فى أفق السياسة العالمية

مشكلة اسكندرونة

فى ربيع عام ٣٣٤ قبل الميلاد عبر الإسكندر الأكبر مضيق « الهلسبونت » بين أوربا وآسيا على رأس جيش مدرب من المقدونيين والإغريق ، وطلع به فوق هضاب آسيا الصغرى ، ثم سار فى محاذاة ساحل البحر قاصداً فتح الشرق وتقويض دولة الفرس . وبعد نزال وجلاد مع جنود الفرس الذين كانوا يحتلون تلك البلاد ارتد الفرس نحو الشرق ، واستمر الإسكندر يزحف شرقاً ويحتل فى طريقه المدن والأقاليم التى يجلو عنها العدو حتى التقى « بدارا الثالث » ملك الفرس الذى جاء يقود جيشاً عرمرماً تجمعت كتائبه من أطراف إمبراطوريته الواسعة وتقابلا فى موقعة « أسوس » عند رأس الخليج الذى يفصل بين جبال الطورس وسهول سوريا ، وهناك انتصر الإسكندر على الفرس انتصاراً حاسماً فتح له الطريق إلى سوريا وفلسطين ومصر . ثم عاد الإسكندر يطارد دارا شرقاً ، ومازال به حتى دانت له بلاد ميديا وبابل وما بين النهرين وبلاد فارس نفسها وشمالى الهند إلى ما وراء نهر السند شرقاً .

وقد تم للإسكندر هذا النصر العريض الذى امتدت به فتوحه من البحر الادرياتى غرباً إلى نهر السند شرقاً والذى فاق به الأوائل والأواخر من الفاتحين فى مدى لا يتجاوز عشر سنوات ، كان فيها الإسكندر كالشهاب الثاقب لم يكد يضىء ويبهر أنظار العالم الشرقى باسمه وبأسه وفتوحه حتى هوى واختطفته الحمى وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره ؛ فلا عجب إذا كان العالم على اختلاف أجناسه وأديانه قد خلد اسم الإسكندر فى قصصه وأساطيره وكتبه وآثاره .

ومن الآثار التى بقيت على الزمن تلك المدن التى اختطها الإسكندر نفسه أو التى أقامها خلفاؤه تخليداً لذكرى فتوحه وانتصاراته . وقد أطلقوا عليها جميعاً

اسم الإسكندر أو نسبوها إليه نسبة صحيحة أو محرفة على اختلاف اللهجات اللسانية التى كانت تنطق بها الشعوب التى أخضعها الإسكندر .

وعلى الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط قامت مدينتان تحمل كل منهما اسم الإسكندر : الإسكندرية التى أسسها الإسكندر نفسه على مصب الفرع الغربى للنيل ، والتى لم تلبث أن أصبحت أهم الموانئ التجارية فى البحر الأبيض المتوسط ، « واسكندرونة » التى أنشئت على قرب من المكان الذى وقعت فيه معركة « أسوس ». ولما كانت الإسكندرية أعظم شأناً وأقرب منالا إلى الاغريق فقد عرفوا الإسكندرونة بصيغة التصغير فقالوا Alexandretta وعرفها الأروام والأتراك « باسكندرونه » .

وليس لى من المعرفة بعلم الصرف ما يجعلنى أقرر ماذا يقال فى اللغة العربية لتصغير الإسكندرية . ولكن الشىء الذى أعرفه يقيناً أن اسم «اسكندرونة» قد زال الآن أو كاد من المعاجم والخرائط الحديثة ؛ فقد أغنتنا تركيا أخيراً عن

البحث عن قياس عربى لتصغير أسماء المدن والبلدان ، فمحت الاسم كله محواً وأطلقت على المكان اسماً آخر قديماً هو « هاتاى Hatay » ليعيدوا — أولا — إلى أذهان الناس مجد « الحيطيين » القدماء الذين ينتسب إليهم الأتراك والذين استوطنوا آسيا الصغرى وفيها ازدهرت مدنيتهم قبل عهد الإسكندر بألف عام . وثانياً — ليزيلوا كل أثر عربى أو إغريقى قد يعلق باسم الميناء أو الإقليم أو السنجق بعد أن نزلت عنه فرنسا لتركيا فى سنة ١٩٣٩ . ولا ننسى أن الأتراك الكماليين قد غيروا اسم القسطنطينية وأبدلوا به اسم اسطنبول التركى ، حتى يقضوا نهائياً على الخرافة القائلة بإعادة الدولة البزنطية بزعامة الإغريق أو غيرهم

ولكن حق الأتراك فى التمسك باسطنبول يقوم على العوامل الجغرافية والتاريخية . وهذه العوامل نفسها هى التى تحول دون « تتريك » الاسكندرونة ، وإليها يستند السوريون فى المطالبة بردها إليهم ؛ فهى داخلة جغرافيا فى حدود سوريا الشمالية ، وهى الميناء الطبيعى لمدينة حلب ، وهى المدينة السورية التى تلى دمشق فى الأهمية .

ولقد كانت إسكندرونة ذات أهمية تجارية عظيمة القدر بالنسبة إلى سوريا قبل فتح قناة السويس حين كان طريق التجارة البرى بين آسيا وأوربا يمر بخليج فارس والبصرة ونهر الفرات وحلب وإسكندرونة ومنها إلى موانئ أوربا . ثم عادت لها أهميتها على أثر جهود الألمان قبل الحرب العالمية الأولى فى إنشاء الخط الحديدى الذى كان سيصل برلين ببغداد . فقد مد الألمان خطاً فرعياً ربط إسكندرونة بالخط الأصلى فى الأناضول ، فبرزت مكانتها فجأة بعد أن تدهورت على أثر حفر القناة .

ثم نشبت الحرب فقضت على أحلام الألمان ، وقامت الثورة العربية ضد الأتراك حلفاء ألمانيا يقودها أنجال الشريف حسين وتؤازرهم قوات الحلفاء . حتى إذا كانت سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ زحف القائد الإنجليزى اللنبى ففتح فلسطين وأخذت المدن السورية ترفع أعلام النهضة وتفتح أبوابها للفاتحين من العرب والإنجليز ، وكانت اسكندرونة من هذه المدن فجرى عليها ما جرى على الأقاليم العربية التى كانت تابعة لتركيا وتحررت فى نهاية الحرب . ويظهر أن فرنسا كانت تطمع فى ضم سوريا ولبنان إلى إمبراطوريتها الواسعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط . فلما خاب أملها فى الضم ولم تفز إلا بالانتداب على هذين الإقليمين

عوّلت على أن تتبع فى حكم هذه البلاد سياسة عقيمة أرهقت بها الأهالى إلى درجة نفرت أصدقاءها قبل أعدائها .

ومع أن نظام الانتداب قد غيّر الأساس الذى كان يقوم عليه الاستعمار قديماً فجعل واجب الدولة صاحبة الانتداب هو العمل على مساعدة الشعب المنتدبة له وإرشاده وتوجيهه حتى يتهيأ لحكم نفسه ، فان فرنسا سارت فى سوريا ولبنان وفق سياستها الاستعمارية التقليدية عاملة على إسعاد الفرنسيين بالوظائف والمكاسب وإضعاف الوطنيين سياسيّاً واقتصاديا بكل الطرق .

وكان مبدأ التفرقة بين الطوائف والجماعات الوطنية أول معول استخدمته فرنسا لقتل الروح الوطنية القومية بين أهل البلاد. وجعلوا أساس التفرقة المذهب الدينى ليزداد التجافى والتشاحن بين الأهالى ولتظفر فرنسا بمنزلة الحكم المتسلط عليهم جميعاً . وعلى هذه القاعدة أوجدوا دويلات محلية اصطناعية جعلوها مستقلة عن سوريا ، كجبل الدروز فى الجنوب ، وإقليم العلويين وسنجق اسكندرونة فى الشمال الغربى .

وتبلغ مساحة هذا السنجق ١٩٣٠ ميلا مربعاً ، وعدد سكانه ٢٢٨٫٠٠٠ منهم ٨٥٫٠٠٠ تركى و٢٣٫٠٠٠ من المسلمين السنيين و٦٢٫٠٠٠ من العلويين و٤٩٫٠٠٠ من المسيحيين على اختلاف مذاهبهم . وتدخل فى هذا السنجق مدينة أنطاكية ذات الشهرة التاريخية .

***

وإنما دفع فرنسا إلى انتهاج هذه السياسة علمها بأن الشعور القومى بين الأهالى كان قويّاً ، وأن السوريين كانوا فى طليعة المجاهدين الذين لبوا نداء الثورة العربية وكافحوا وبذلوا أرواحهم فى سبيل الاستقلال والوحدة العربية ـ تلك الوحدة التى كانت تقضّ مضجع فرنسا فتقاومها ما استطاعت ؛ إذ كان نجاحها خطراً على النفوذ الفرنسى لا فى شرق البحر المتوسط فحسب بل فى جنوبيه وغربيه حيث أهل المغرب والجزائر وتونس الذين تربطهم وشائج نسب وقربى بالعرب فى مختلف الأقطار .

ولم يكف فرنسا أنها قطعت أوصال سوريا وسدت عليها منافذ البحر إذ وسعت الفرقة بينها وبين لبنان وبه ثغر بيروت العظيم ، وقد ضمت إليه ثغر طرابلس ،

وبما اخترعت من استقلال إقليم العلويين وبه ميناء اللاذقية ، وسنجق إسكندرونة وبه ميناؤه الكبير — لم يكفها هذا فراحت تحاول محاولة أخرى ، حين رأت نجاح الحركة الكمالية فى تركيا وبهرها ما أصابه الكماليون من تفوق ونصر مطرد على اليونانيين وتوقعت أن يكون لتركيا الجديدة من السطوة والسؤدد فى البلقان والشرق الأوسط ما يدعوها إلى اكتساب مودتها ، فسارعت وأرسلت إلى تركيا مندوباً من قبلها هو « فرنكلين بويون » ليبلغ الحكومة الجديدة فى أنقرة اعتراف فرنسا بها ورغبتها فى توثيق أواصر المودة بينهما . وكأن فرنسا قد خشيت أن يتجه الكماليون وهم فى نشوة النصر نحو الجنوب فيستردوا بعض مافقدوه فى سوريا، فأسرعت بالنزول لهم عن بعض الأراضى على الحدود بين سوريا والأناضول . ولم يكن لفرنسا بمقتضى صك الانتداب أن تنزل لدولة أخرى عن شىء من أرض البلاد التى انتدبت لها إلا بموافقة العصبة . ثم جاء مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ لتصفية ما بين الحلفاء وتركيا فأقر حدود تركيا الجديدة واعترفت تركيا بزوال سيادتها عن الأقاليم العربية التى كانت تحت حكمها ومنها سنجق اسكندرونة .

واستمر إقليم اسكندرونة يعانى مع باقى الأجزاء السورية متاعب الانتداب الفرنسى وما تبعه من ثورات وحروب وأزمات إلى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وفيه تلبد الجو الدولى السياسى فى أوربا واضطربت أحوال العالم جميعه من جراء عدوان إيطاليا على الحبشة وتحديها بريطانيا ومعها الكثرة العظمى من الدول الممثلة فى عصبة الأمم . وكان أول ما ظهر من بوادر هذه الاضطرابات فى الشرق قيام حركة وطنية فى مصر انتهت بتكوين الجبهة الوطنية المصرية وعقد محالفة الصداقة مع بريطانية سنة ١٩٣٦

ومن مصر انتقلت شرارة الثورة إلى فلسطين ثم إلى سوريا . وكانت الحال فى فى أوربا قد ازدادت حرجاً ، فاندلعت الثورة الأهلية فى أسبانيا ورفعت النازية فى ألمانيا رأسها تهدد أوربا بشر مستطير ، وتوالت نذر الحرب العالمية الثانية ، حينئذ لم تجد فرنسا إلا أن تقبل تنظيم علاقاتها مع سوريا ولبنان على أساس استقلالهما وارتباط كل منهما بفرنسا بمعاهدة تشبه المعاهدة التى ربطت بريطانيا بالعراق أو بمصر .

وكان أول مقومات هذا الاستقلال أن تعود الدويلات التى اقتطعتها فرنسا

من جسم سوريا إليها ، وأن تتعاون سوريا ولبنان على المصالح المشتركة بينهما بشرط احترام استقلال لبنان وعدول سوريا عما يسمى بمشروع سوريا الكبرى . وفعلا تضامنت الحكومتان مخلصتين فى سياستهما الوطنية إزاء الدولة المنتدبة ، وأخذ البلدان يعملان لإدراك أهدافهما الوطنية . وجعلت فرنسا تعطى حيناً وتمنع أحياناً ، وتجود وتبخل ، وتعجل وتبطىء ، وأبى البرلمان الفرنسى إبرام المعاهدة ولم تزل فى ترددها هذا حتى اكفهر الجو الدولى واستهدف العالم لتلك الحرب الطاحنة .

***

وفى هذه الأثناء قامت الاضطرابات فى أنطاكية ، وعز على تركيا أن يؤدى استقلال سوريا وانتهاء الانتداب الفرنسى إلى عودة إسكندرونة إلى سوريا مع أن الجالية التركية فى هذا الإقليم تناهز ٤٠ ٪ من سكانه وهم من أقوى العناصر التى استوطنت الإقليم ، فقام الأتراك يطالبون باستقلال إسكندرونة وفصلها عن سوريا توطئة لضمها إلى تركيا فى الوقت المناسب .

عند ذلك رأت فرنسا أن مصالحها الحقيقية تحملها على تحقيق رغبات تركيا ، على حين تأبى عليها هذه المصالح أن تساعد على تقوية الجامعة العربيـة بضم إسكندرونة إليها ، فقررت عرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم ، وندبت العصبة لجنة لبحث الحالة فى اسكندرونة ، ثم كانت النتيجة أن قررت العصبة أن توافق الحكومتان على احترام استقلال إسكندرنة الذاتى تحت إشراف العصبة ، وأصدر المجلس قانوناً ينظم حكومة السنجق ، فتتولى السلطة التشريعية جمعية منتخبة بطريق التصويت العام على درجتين ، ويمثل القوة التنفيذية منتدب فرنسى تعاونه قوة بوليسية مؤلفة من ١٥٠٠ فرنسى وبيده حق « الفيتو » أو وقف تنفيذ القوانين التى لا يوافق عليها . وعلى ذلك تقررت حيدة إسكندرونة وأصبحت اللغتان العربية والتركية فيها رسميتين .

ولكن هذا النظام لم يرق فى نظر العرب ولا فى نظر تركيا ، فاتصلت فرنسا بتركيا رأساً دون وساطة العصبة واتفقتا فى أغسطس سنة ١٩٣٨ على أن يكون لتركيا فى إسكندرونة قوة مساوية للقوة الفرنسية . وعلى هذا عقدت بين الحكومتين معاهدة صداقة وتعاون ، وأجريت الانتخابات للجمعية التشريعية

بعد أن مهدت لها تركيا ، فنال الأتراك ٢٢ مقعداً من ٤٠ واجتمعت الجمعية الوطنية فى أنطاكية فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقررت إطلاق اسم « هاتاى » على السنجق ، وانتخبت رئيسا تركيا للدولة الجديدة ، كما اختارت الجمعية رئيسها ورئيس الوزراء كليهما من الأتراك . واتخذت الجمعية علماً للسنجق لايختلف عن العلم التركى إلا فى النجم الذى يتوسط الهلال ، فجعلوه نجماً مفرغاً لا يغطيه البياض ولكن تحيط به خطوطه . ومنذ ذلك الوقت بدأ الأتراك « يتركون » المنطقة ، فجعلوا اللغة التركية وحدها اللغة الرسمية ، ولغة التعليم ، وأبعدوا الموظفين العرب سواء منهم المسلمون والمسيحيون . وهاجر من المنطقة عدد كبير من الأرمن أنشئوا لهم قرية بين بيروت ودمشق أوى إليها نحو ألفين منهم . وفى يونيه سنة ١٩٣٩ وقد ظهرت بوادر الحرب تخلت فرنسا لتركيا عن إسكندرونة من تلقاء نفسها ومن غير أن تستشير سوريا . ومنذ ذلك اليوم أصبحت إسكندرونة جزءاً من تركيا . وقد عزّ على سوريا أن يقتطع منها هذا الإقليم على غير رضا منها ، فنقم السوريون على فرنسا تصرفها فى أرض لاتملكها ، وجعلوا يترقبون الفرص لاسترداد حقوقهم فى هذا الإقليم .

***

ولقد أبرزت الحرب الأخيرة بصفة خاصة أهمية اسكندرونة لا من الوجهة الاستراتيجية فحسب حيث تقوم إسكندرونة على رأس خليج عميق الغور تحيط به الجبال فتكون له حصناً يقيه هجمات الأعداء وهبوب الرياح الشمالية الباردة ، بل من الوجهة الاقتصادية أيضاً ؛ فقد وجد فى المنطقة معدن الكروم وزيت البترول ، فأصبح الخلاف بشأنها شديداً ، وبلغ كفاح السوريين من أجلها منتهى القوة . وقد سبق لنا القول إن إسكندرونة لاغنى لسوريا عنها لأنها تجد بها العوض عن ثغرى بيروت وطرابلس الشام ، ولأنها البناء الطبيعى لجزء مهم من الشام وهو قسم حلب . وليست حاجة تركيا إليها بأشد من حاجة سوريا الحيوية . وإذا كان الأتراك يقرعون حجة السوريين بحجة أخرى هى أن جاليتهم كبيرة فى هذا الإقليم وعددهم يزيد على من عداهم من الطوائف الأخرى فان مجموع العرب ـ إذا أضفنا المسلمين السنيين إلى العلويين والمسيحيين ـ يفوق عدد الأتراك فضلاً عن الشواهد الجغرافية والتاريخية التى تؤيد دعوى السوريين .

والآن تقف إسكندرونة حجر عثرة فى سبيل الاتفاق بين العرب من جهة وتركيا من جهة أخرى ؛ إذ لا يخفى أن هناك ميثاق «سعد آباد» السياسى الذى أبرم سنة ١٩٣٧ وبه ارتبطت تركيا والعراق وأفغانستان وإيران للتشاور والتعاون معاً . وأعضاء هذا الميثاق يهمهم وقد انتهت الحرب أن يجددوه وأن يعززوه بانضمام الدول العربية الأخرى إليه ، وليس هذا مستطاعا مادامت مشكلة إسكندرونة قائمة .

ولو أن الموضوع عرض على هيئة دولية فلسنا نظن أن روسيا تؤيد تركيا فى طلبها ، كما يغلب على الظن أن بريطانيا ستؤيد قضية سوريا فلا يبقى إلى جانب تركيا إلا فرنسا التى خلقت هذا المشكل من أول الأمر . أما الولايات المتحدة فأكبر الظن أنها تقف على الحياد من هذا النزاع (ولا يبعد أن يقترح بعضهم جعلها قاعدة استراتيجية دولية) . ويبقى فى النهاية الجامعة العربية التى ستقف حتما إلى جانب سوريا . وقد تقترح الجامعة على الدول — كما اقترحت بشأن ليبيا — إجراء استفتاء شعبى محايد فى المنطقة . وحسنا تفعل الجامعة ويفعل مؤتمر الدول وتفعل هيئة الأمم المتحدة إذا لجأت جميعاً فى حل مشكلاتها الإقليمية إلى احترام إرادة الشعوب ، وخاصة إذا اقترن ذلك بالضمانات الكافية للتعبير عن هذه الإرادة بالصراحة والحرية الكاملتين . وكان يقال فى الماضى إن الملوك والبابوات لا يخطئون ، وقد جاء الوقت الذى ينبغى أن يعترف فيه الجميع بأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها هو حق لا يغلبه باطل القوة ، وأن صوت الشعوب من صوت الله .

محمد رفعت